

منهج أحمد بن فارس في النقد اللغوي

في معجم مقاييس اللغة

نقد الخليل وابن دريد أنموذجاً

د. محمود عبد الله جفال
الجامعة الأردنية

**منهج أحمد بن فارس في النقد اللغوي
في معجم مقاييس اللغة
نقد الخليل وابن دريد أنموذجاً**

د. محمود عبد الله جفّال

الجامعة الأردنية

التمهيد:

العلامة اللغوي أحمد بن فارس (ت395هـ) هو أحد أعلام اللغة والنحو والفقهاء والحديث في القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي. وقد شهر بالعديد من مؤلفاته في شتى صنوف المعرفة المتعلقة باللغة والأدب والفقهاء والحديث.

كما شهر ابن فارس أيضاً بأرائه اللغوية المتميزة في عصره؛ فهو أول مؤلف لكتاب في اللغة عنوانه "فقه اللغة" وهو من الأعلام اللغويين الذين وضعوا أكثر من عمل معجمي، ومن أشهر المعاجم التي وضعها معجماه: المقاييس في اللغة، والمجمل في اللغة. وقد نال (المقاييس) شهرة واسعة لدى الدراسين قديماً وحديثاً. ولعل سبب شهرة هذا المعجم أنه وضع تطبيقاً لنظريتين عُرف بهما ابن فارس وهما: نظرية الأصول والمقاييس بالنسبة للمواد الثنائية والثلاثية، ونظرية النحت للمواد الرباعية والخماسية الأصول. وأما معجمه المجمل في اللغة فقد وضع لغاية معجمية خالصة تتمثل بترتيب الألفاظ ثم ذكر معانيها مجملة.

وقد أتيج لابن فارس أن ينظر نظرة ثاقبة في الأعمال اللغوية التي سبقته - وهي كثيرة - غير أنه استصفى منها أعمالاً خمسة جعلها مصادر رئيسة لمعجمه المقاييس، وكل ما عداها فروع. وهذه الخمسة هي: (معجم العين) المنسوب إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ)، وكتابا أبي عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت224هـ) (غريب الحديث) و(مصنف الغريب)، وكتاب ابن السكيت (ت244هـ) (المنطق)، وكتاب أبي بكر بن دريد (ت321هـ) (الجمهرة)⁽¹⁾.

والناظر المتفحص في المقاييس يجد أن الكم الأكبر من مادته: ألفاظاً ومعاني مستقاة من مصدره الرئيسين: العين والجمهرة، فقد أكثر ابن فارس من النقل عنهما واقتباس ما ورد فيهما، بحيث تبدو بقية كأنها بالفعل مصادر ثانوية. ولا تكاد تخلو صفحة من المقاييس من ذكر للخليل وابن دريد.

ومما تجدر الإشارة إليه أن جعل بعض الدراسين ابن فارس من المعدودين على المذهب الكوفي (البغدادى)⁽²⁾، غير أنه لم يُظهر تعصباً لهذا المذهب على المذهب المنافس (البصري). ويتضح عدم تعصبه في إعجابه الشديد بإمام العربية وعالمها الأول اللغوي البصري الخليل بن أحمد الفراهيدي، فقد تأثر به ونقل عنه.

وكذلك الحال بالنسبة إلى ابن دريد البصري، غير أن هذا الإعجاب والتأثير لم يمنعا ابن فارس من نقد العين والجمهرة في المواطن التي يراها ابن فارس معارضة لمواقفه اللغوية. ولعلنا منذ الآن نطمئن على حقيقة أن التعصب المذهبي لم يكن الدافع لابن فارس في مأخذه ومن ثم نقده للعين والجمهرة.

موقف ابن فارس من الخليل

أ- جعل ابن فارس (العين) المنسوب إلى الخليل على رأس مصادره الخمسة للمقاييس. ويظهر هذا جلياً في عبارته التي صدر بها مصادره الخمسة إذ يقول: "فأعلاها وأشرفها..."⁽³⁾ وهذا يدلنا على مكانة الخليل وكتابه العين لدى ابن فارس الذي استصفى من كل كتب اللغة خمسة، وجعل العين ذروة سنم هذه الخمسة.

ومن الجدير بالذكر أن عدداً من اللغويين والدراسين من قدامى ومحدثين قد شككوا في نسبة العين إلى الخليل، ولهم في ذلك ثلاثة مذاهب: (أ) إنكار نسبة العين إلى الخليل؛ (ب) إقرار نسبة العين إلى الخليل؛ (ج) ومذهب ثالث يرى أن الخطة والمنهج هما للخليل، وأما حشو المادة فهو لغيره، وعزا عدد من الدراسات حشو المعجم إلى الليث بن المظفر.⁽⁴⁾

وأما أحمد بن فارس فإنه - فيما يبدو - يقر بنسبة العين إلى الخليل؛ إذ يذكر العين وسلسلة سند رواته إلى الخليل. ورغم ذلك فقد وجه ابن فارس أحياناً نقداً شديداً للعين - كما سيتضح ذلك فيما بعد - إن شاء الله.

ب- ويرى أثر العين في ترتيب المقاييس، ومن المعلوم أن ترتيب العين يقوم على ثلاثة أسس:

1. الترتيب المخرجي للحروف.
2. ترتيب الأبنية (وهي ستة أنواع).
3. نظام التقاليب.

وعلى الرغم من اتخاذ ابن فارس الترتيب الألفبائي للحروف، إلا أنه اقتبس من العين ترتيب الأبنية وإن خالف الخليل في جعل الأبنية ثلاثة أقسام: الثنائي المضاعف والمطابق، والثلاثي،⁽⁵⁾ وما زاد على الثلاثي (ويشمل الرباعي والخماسي).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن ابن دريد اتخذ الترتيب الألفبائي للحروف ؛ غير أن الأبنية عنده ستة أنواع تشبه تقسيم الخليل مع اختلافات يسيرة، وأبقى صاحب الجهرة على نظام التقاليد. ويرى بعض الدراسين المحدثين اتفاقاً كبيراً في الترتيب في الجهرة والمقاييس على أن ابن فارس طرح نظام التقاليد ولم يعتدّ به.

وربما يجد الدارس المطالع للمعاجم العربية القديمة أن معجم ابن فارس المقاييس يمكن أن يشكل مدرسة قائمة بذاتها ويتبعه في ذلك معجمه الآخر (المجمل) إلى حد ما، إلا أن أحد دراسي المعاجم من المحدثين د.حسين نصّار جعل المقاييس-والمجمل معه- ضمن مدرسة الجهرة مع الإشارة إلى أوجه الفرق بين الجهرة وبين كل من المقاييس والمجمل. ورغم ذلك فقد كان المقاييس أقرب إلى العين منه إلى الجهرة.⁽⁶⁾

ولحظ بعض الدراسين المحدثين أيضاً " أن ابن فارس اقتفى أثر الخليل وابن دريد في ترتيب المواد بالنسبة لحروفها التالية شريطة أن يكون التالي متأخراً عن سابقه في ترتيب الهجاء".⁽⁷⁾ ومن ذلك أن حرف السين (باب السين) يبدأ بالكلمات التي يكون الحرف التالي للسين في الترتيب الهجائي هو الذي يبدأ به ابن فارس.

ف نجد الكلمات التالية: في المضاعف المطابق: سع، سخ، سف، سك، سل، سم، سن، سب، ست، سج، سخ، سدّ، سرّ، وفي الثلاثي: سطل، سطم، سطن،... إلخ.

وحين ينتهي ابن فارس إلى حرف الياء أو أي حرف قبل الياء مما تتألف منه المواد المستعملة يعود فيقدم الألفاظ التي يكون الحرف التالي للسين هو الألف ثم الباء ثم التاء... إلى ما قبل السين..

ويرى هؤلاء الدارسون أن هذا الترتيب يناسب منهجي العين والجمهرة، وسبب ذلك أن هذه الترتيب كان ضرورياً للخليل وابن دريد لأنهما يجمعان النقايب في موضع واحد؛ فتأتي تآليف كل حرف فيما سبقه من أبواب".⁽⁸⁾

ج- إمامة الخليل في اللغة:

أقر ابن فارس بفضل الخليل في عملية استنباط الأصول والمقاييس، كما أقر بأن الخليل هو الذي مهد الطريق إلى اكتشاف نظرية النحت. ومن المعلوم أن المقاييس كتاب لغوي في ثوب معجمي، وقد تجاوز فيه ابن فارس مجرد جمع المواد اللغوية وترتيبها إلى تحليلها واستنباط أصولها ومقاييسها. وهو يعترف بإمامه الخليل في ذلك كله. ففي مادة (جذو) وهي: "أصل يدل على الانتصاب، يقال: جذوت على أطراف أصابعي؛ إذا قمت". ينقل ابن فارس عن الخليل قوله: "يقال: جذا يجذو، مثل جثا يجثو، إلا أن جذا أدل على اللزوم". ثم يأتي تعليق ابن فارس المؤيد لقول الخليل، بل إن قول الخليل هو الدليل على صحة ما استنبطه ابن فارس، قال: "وهذا الذي قاله الخليل دليل لنا في بعض ما ذكرناه من مقاييس الكلام، والخليل عندنا في هذا المعنى إمام"⁽⁹⁾.

وكثيراً ما يذكر ابن فارس أقوال الخليل تأييداً لما يستنبطه من أصول ومقاييس؛ كقوله في مادة (أخر): "وهذا قياس أخذناه من الخليل"،⁽¹⁰⁾ وفي مادة (عق): "وهذا الذي أصله الخليل رحمه الله صحيح"،⁽¹¹⁾ وفي مادة (عبر): "والذي قاله الخليل صحيح يدل على صحة القياس الذي ذكرناه".⁽¹²⁾

والخليل ثقة فيما يروى عنه حتى لو خالفت الرواية موقف ابن فارس، أو كانت الرواية مثيرة للشك؛ ففي مادة (خنب) وهي أصل واحد يدل على لين ورخاوة، يقول ابن فارس: "وحكى بعضهم عن الخليل أنه قال: هو خنأب؛ مكسورة الخاء

شديدة النون مهموزة"، ويتبع ابن فارس ذلك بتعليقه التالي: "وهذا إن صح عن الخليل، فالخليل ثقة، وإلا فهو ما ذكرناه من غير همز".⁽¹³⁾

د - اعتماده على شروحات الخليل وتعليقاته:

اعتمد ابن فارس اعتماداً كبيراً في الشرح والتفسير على الخليل من بين اللغويين القدامى، بل إنه يقدم أقوال الخليل على سائر اللغويين غالباً. ولعل هذا التقديم مشروط - لدى ابن فارس - بما يؤيد ما استنبطه من الأصول والمقاييس، فها هو ذا ابن فارس يورد تفسيراً لغوياً دقيقاً للخليل تعليقا على لهجة عربية، ففي مادة (بقي) وهو أصل يدل على الدوام؛ ينقل قول الخليل كيفية تصريف المادة في لغة طيبي، فهم يقولون: "بقي يبقي، وكذلك لغتهم في كل مكسور ما قبلها، يجعلونها ألفاً؛ نحو بقي ورضا، وإنما فعلوا ذلك لأنهم يكرهون اجتماع الكسرة والياء فيفتحون ما قبل الياء، فتقلب الياء ألفاً".⁽¹⁴⁾

ومن مظاهر اعتماده على شرح الخليل وتفسيره إقراره بالتفسير الاشتقائي لمادة (بحر)؛ إذ يذهب الخليل إلى أن البحر سُمي بحراً "لاستبحاره وهو انبساطه وسعته...".⁽¹⁵⁾

ومن مظاهر اعتماده على الخليل اقتباسه ما ذكره الخليل مصوباً به ما أخطأ فيه الناس من رواية لفظة. ففي مادة (يم) وهي: "كلمة تدل على قصد الشيء وتعمده وقصده"، ينقل عن الخليل قوله: تيممت فلاناً بسهمي ورمحي، إذا قصدته دون سواه، وأنشد قول الشاعر:

يَمَّمُّهُ الرَّمْحَ شَزْرًا ثُمَّ قَلَّتْ لَهُ هَذِي الْبِسَالَةُ لَا لِعَبِّ الزَّحَالِيقِ

ويبدو أن بعض الرواة قال: أَمَّمُّهُ. ولذلك عقب ابن فارس بقول الخليل مبيناً وجه الخطأ في هذه الرواية: "ومن قال في هذا البيت: أَمَّمُّهُ فقد أخطأ؛ لأنه قال: شَزْرًا، ولا يكون الشزر إلا من ناحية، وهو لم يقصد أمامه فيقول: أَمَّمُّهُ".⁽¹⁶⁾

ويلاحظ فيما سبق ذكره أن ابن فارس ينقل عن الخليل معاني المادة وشروحها والتعليق عليها، غير أنه في مئات الأمثلة يكثر الاقتباس والنقل عن الخليل من دون تعليل أو تعليق أو تعقيب. ومن أمثلة ذلك ما ورد من مادة (بوع) وهو أصل واحد هو امتداد الشيء، فقد قال الخليل: "البُوع والباع لغتان، ولكنهم يسمون البُوع: الخَلقة. فأما بسط الباع في الكرم ونحوه فلا يقولون إلا كريم الباع"⁽¹⁷⁾.

نقد الخليل:

أ- لم يمنع إعجاب ابن فارس بالخليل، وإقراره بإمامته في اللغة وتوثيقه، من توجيه النقد إلى أقواله، ومخالفته، والتشكيك بصحة ما ورد عنه أحياناً.

ولعل من أهم أسباب ذلك أن ابن فارس كان صاحب نظر لغوي، فكان يحكم بعدم الصحة وعدم الصواب لكل ما كان يخالف موقفه اللغوي حتى لو كان مروياً عن إمام اللغويين الخليل بن أحمد.

ومن الجدير ذكره أن ابن فارس يعزو الكثير من الأقوال التي لا توافق موقفه مما ينسبه إلى الخليل ليس للخليل مباشرة، بل ينسبه إلى ما يسميه "الكتاب الذي للخليل" أو "الكتاب المنسوب إلى الخليل"⁽¹⁸⁾. ولعل أفسى عبارة نقدية وجهها ابن فارس إلى ما روي عن الخليل قوله في مادة (عك): "...وقد ذكر عن الخليل... أن العكنكع: الذكر الخبيث من السعالى، وأنشد:

كأنها وهو إذا استتباً معاً غولٌ تُداهي شرساً عكنكعاً"

ويختم ابن فارس بالتعليق على هذه المادة، وهذا المعنى بقوله: "وأرى أن كتاب الخليل إنما تظامن قليلاً عند أهل العلم لمثل هذه الحكايات".⁽¹⁹⁾

ولكنه يقف موقفاً مغايراً من بعض الروايات المخالفة، فيبيدي شكه في نسبتها إلى الخليل، ومن أمثلة ذلك فيما يروي عن الخليل ما أشار إليه من أن معنى من

معاني مادة (ترك)؛ وهي في الأصل "التخليّة عن الشيء" قد ورد في الكتاب المنسوب إلى الخليل كما يلي: ".يقال تركتُ الحبل شديداً." ويرى ابن فارس أن هذه المعنى ليس للخليل بقوله: "وما أحسب هذا من كلام الخليل".⁽²⁰⁾

وهناك نصّ في المقاييس يثير الريبة حول وضع الخليل لكتاب العين ففي مادة (شجذ) ذكر ابن فارس أنها "كلمة واحدة" ثم قال: "وأما نسختي من كتاب العين للخليل، ففيها أن ش ج ذ مهمل، ولا أدري أهي سَقَطُ في السماع، أم خفيت الكلمة على مؤلف الكتاب. والكلمة صحيحة".⁽²¹⁾

وقوله (مؤلف الكتاب) ولم يقل (الخليل) يفتح الباب أمام المتشككين الذين ذهبوا إلى أن الخطة والمنهج كانا للخليل، وأما حشو المادة فكان لتلامذة الخليل. وقد خصّ بعض الدراسين اسم (الليث بن المظفر)⁽²²⁾ بالذكر. ويعجب الباحث من موقف ابن فارس هذا، فهو يقر سلفاً بنسبة العين للخليل، وقد ورد هذا في مقدمته للمقاييس، ثم في أثناء الكتاب يتشكك من هذه النسبة. ولعل في موقف ابن فارس هذا أجابة أو/ تفسيراً لورود مواد لغوية أو تفسيرات عديدة مخالفة لآراء ابن فارس في اللغة، ولذلك لجأ إلى التشكيك بهذه الأقوال/ الآراء فنسبها مرةً إلى (الكتاب الذي للخليل) أو ما إلى ذلك من عبارات، أو قد يقول: "إن صحّ" أو "إن صحّت" أو "إن كان صحيحاً" فإن كانت لا تخالف موقفه/ رأيه قبلها. وأما إن خالفت رأيه أبدى تشككاً فيها.

على أن ابن فارس لم يكن يتشكك بكل ما روي عن الخليل مما ذكر أنه ورد في الكتاب الذي للخليل".⁽²³⁾

ب- ويتشكك ابن فارس في عدد كبير من المواد التي نقلت عن الخليل، وكان يرى أن الكثير منها ليست أصولاً ولا يقاس عليها، ففي مادة (دظ) وهي عنده "ليست أصلاً يعول عليه ولا ينقاس منه"، ينقل عن الرواة "عن الخليل أن الدظّ الشلّ؛ يقال دظظناهم إذا شللناهم".

ولما كان ابن فارس لا يرى المادة أصلاً مقيساً فقد أعقب قول الخليل بتعليقه التالي: "وليس ذا بشيء". وهذا يعني رفض ما نقل عن الخليل، والشك فيما روي

عنه من معنى⁽²⁴⁾ ومن مظاهر الشك فيما نُقل عن الخيل وذكر في كتابه (أي العين) ما ورد في مادة (غرب)، وهو أصل صحيح، من أنه "إذا أمعنت الكلاب في طلب الصيد قيل: غربت". ويعقب ابن فارس على هذا بقوله: "إذا أمعنت الكلاب في طلب الصيد قيل: "غربت". ويعقب ابن فارس على هذا بقوله: "وفيه نظر". ولعل هذه العبارة تدل على تشكك ابن فارس. وقد يصل الأمر إلى حد أنه لم ينكر هذه الرواية. (25)

وقريب من هذا ما أورده ابن فارس وقدم له بقوله: "زعم الخليل". ولا ندري إن كان هذا يعني رفض الرواية أو إنكارها، أو أنها تعني ما خصّ به الخليل ولم يرد عند غيره؛ فقد تكون بمعنى فسّر أو وضّح. وربما لا تحمل كلمة "زعم" تشكيكاً في الرواية. والذي يحملنا على هذا التفسير عدم تصويب ابن فارس لكثير من الروايات التي نقلت عن الخليل. ففي مادة (عدل) ورد لفظ (عدّولية) في النص التالي: "يقال لضرب من السفن عدّولية.. على أن الخليل زعم أنها منسوبة إلى موضع يقال له: عدّولى" (26).

ويلاحظ وقوع الإبدال أو القلب في بعض حروف أكثر المواد/ أو الألفاظ التي تشكك فيها ابن فارس ونُسبت إلى الخليل. وقد انتهج ابن فارس عدة طرق في التعامل مع تلك الأمثلة، فنراه تارة يقول في مادة "ليس له أصل"، وتارة أخرى يقول: "ليست بشيء" وثالثة يقرر "لا ينقاس منه".

ولعل بعض هذه الأمثلة ما يقع في الفروق بين اللهجات العربية، أو ربما يقع تحت ما يسميه القدماء بالتصحيف أو التحريف؛ وقد يكون التصحيف عادةً من نقل النسخ، وأما التحريف فكثيراً ما يقع من الخطأ في السماع، والله أعلم.

ومن بين الأمثلة على الإبدال مادة (سدع) التي يرجح ابن فارس أن فيها إبدالاً، إذ الأصل (صدع). ويشير ابن فارس إلى أن ما ذكره الخليل عن هذه المادة "لا أصل له". (27)

ومن أمثلة القلب في مادة (ترف) ما نُسب إلى الخليل: "الثَّرْفَةُ الهنة في الشفة العليا. ولكن ابن فارس الذي ينسب هذه المادة إلى "كتاب الخليل" لا الخليل نفسه،

يرى اللفظة غلطاً منسوباً للخليل. ويصوب هذا الغلط ببيان وجه الصواب فيها وهو: التّفرة. وهذا يدلنا على ما وقع فيها من قلب مكاني بين الراء والفاء. (28)

وربما يشك ابن فارس فيما يروى عن الخليل، بل إنه يرى الخليل أعلى رتبة من "أن يصح مثل هذا"، كما ورد في مادة(عجم). ويرى ابن فارس أنّ ورود كلمات مروية عن الخليل "غلط من الرواة عنه" وأنّ ما ذكر "كله كلام"، وهو "لا أصل له". غير أنه يذكر هذه الروايات تعريفاً لها لا إقراراً بما ورد فيها. (29)

ويجتهد ابن فارس أحياناً في تقديم تفسير/ أو شرح للفظ غريبة راداً في ما يقدمه تفسيراً روي عن الخليل، ومناقشاً "التفسير الخليلي". ففي مادة(عجم) ذهب الخليل إلى أن حروف المعجم هي الحروف المقطعة؛ لأنها أعجمية. وكتاب معجم، وتعجمه: تنقيطه كي تستبين عُجمته ويَصَحّ". ويؤول ابن فارس قول الخليل بما يلي: "وأظن أن الخليل أراد بالأعجمية أنها ما دامت مقطعة غير مؤلفة تأليف الكلام المفهوم، فهي أعجمية لأنها لا تدل على شيء". ويرى ابن فارس أن الخليل إن "كان هذا أراد فله وجه، وإلا فما أدري أي شيء أردا بالأعجمية؟". ثم يقدم ابن فارس وجهة نظره فيقول: "والذي عندنا في ذلك أنه أريد بحروف المعجم حروف الخط المعجم، وهو الخط العربي، لأننا لا نعلم خطأً من الخطوط يُعجم هذا الإعجام حتى يدل على المعاني الكثيرة. فأما أنه إعجام الخط بالأشكال فهو عندنا يدخل في باب العَضّ على الشيء لأنه فيه، فسمي إعجاماً لأنه تأثير فيه يدل على المعنى". (30)

إن من منهج ابن فارس حين يفتح موادّه أن يذكر إن كانت المادة صحيحة أو غير ذلك. ولكنه في عدد كبير من المواد الصحيحة/ ذات الأصول الصحيحة يذكر مقاييسها/ أي اشتقاقاتها المتنوعة. ثم يعرض بعد ذلك إلى ما شدّ عن الأصول الصحيحة. والشاذّ عند ابن فارس كثير، وهو يروي هذا الشاذّ عن العلماء السابقين ومنهم الخليل، ويلاحظ أن ما شدّ يعني به-على الغالب- اتفاق حروف لفظة/ألفاظ مع الأصل الصحيح، ولكن المعنى مختلف عن معنى الأصل. وروى ابن فارس عدداً من مثل هذه الألفاظ عن الخليل كقوله في مادة (مهي) وهي

أصل صحيح يدل على إمهال وإرخاء، ثم ينقل لفظة شاذة عن هذا المعنى عن الخليل: "أن المهاء ممدود: عيبٌ وأوْدٌ يكون في القدح". غير أنه يستدرك فيقول: "ويحتمل أن يكون من الباب أيضاً؛ فإن ذلك يقرب من الإرخاء ونحوه".⁽³¹⁾

ويستدرك ابن فارس على الخليل فيذكر ألفاظاً/ أو مواد لم ترد في كتاب الخليل رغم أنها معروفة ومستعملة. وقد صرح ابن فارس في مادة (عكش)، وهي من المواد المهملة في كتاب الخليل بأنه "قد يشذ عن العالم الباب من الأبواب، والكلام أكثر من ذلك".⁽³²⁾ وفي مادة (عيق) "لم يذكر الخليل منه شيئاً، وهو صحيح، يقولون العيقة: ساحل البحر".⁽³³⁾

ويقرن ابن فارس في بعض استدراكاته الجمهرة لابن دريد بالعين. كما ورد في مادة (ثب)؛ إذ يقول "كلمة ليست في الكتابين، وإن صحت فهي تدل على تناهي الشيء". ويلاحظ أن ابن فارس ينعت العين والجمهرة بالكتابين.⁽³⁴⁾

موقف ابن فارس من ابن دريد

سبقت الإشارة إلى أن ابن فارس قد اقتفى أثر ابن دريد في الترتيب المعجمي المعتمد على الترتيب الألفبائي للحروف-حسب أوائل الكلمات-، والترتيب البنائي وإن اختلفا في عدد الأبنية التي جعلها ابن دريد ستة- كما في مدرسة العين-، وجعلها ابن فارس ثلاثة وفقاً لنظرته اللغوية للألفاظ العربية وأصولها، وقد طرح ابن فارس نظام التقلبات الخليلي الذي اقتناه ابن دريد.

ولا يخفى على مطالعي مقاييس ابن فارس أن يروا أثر ابن دريد الذي يأتي ثانياً بعد الخليل. ويتجلى موقف ابن فارس من ابن دريد وجمهرته فيما يلي:

أ- كثرة الاقتباس والنقل غير أنه يلاحظ أن فارس يمحس ما ينقل عن ابن دريد فيؤيده ويقره إذ انسجم ما يذكره ابن دريد مع مقاييسه، ولكنه يرفض وينكر ما لا ينسجم مع مقاييسه.

ب- تأصيل ابن دريد للمواد، ويوافق ابن فارس على ما أصّله ابن دريد من أصول اعتمدها. كما في مادة (ردح) التي يقول فيها: "أصل فيه ابن دريد أصلاً، قال: أصله تراكم الشيء بعضه على بعض".⁽³⁵⁾

ج- إقرار معان ذكرها ابن دريد: ويعتمد ابن فارس كثيراً على المعاني التي ينقلها عن ابن دريد . وله فيها موقفان: (أ) ذكرها دون تعليق أو تعقيب نحو قوله في مادة (جسم) وهو: "يدل على تجمع الشيء، فالجسم كل شخص مدرك، كذا قال ابن دريد". (ب) وأما الموقف الثاني ففيه يجعل قول ابن دريد أصح من أقوال غيره؛ إذا اختلف اللغويون في ذكر معاني مادة من المواد، ففي مادة (جرم) يرجح ابن فارس قول ابن دريد على أقوال غيره، فيقول: "وأما قولهم لصاحب الصوت: إنه لحسن الجرم، فقال قوم: الصوت يقال له الجرم. ثم يضيف قول ابن دريد مرجحاً له؛ فيقول: "وأصح من ذلك قول أبي بكر بن دريد: إن معناه حسنٌ خروج الصوت من الجرم".⁽³⁶⁾

موقف ابن فارس من ألفاظ اللغات واللهجات التي ينقلها عن ابن دريد:

جعل ابن فارس جمهرة ابن دريد مصدراً من مصادر ألفاظ اللغات، واللهجات العربية، والألفاظ المولدة. ولم يكن ابن فارس ينقل هذه المواد أو الألفاظ في كثير من الأحيان دون تمحيص وتدقيق. وله في تناول هذه الألفاظ عدة طرق منها:

1. يكتفي بمجرد ذكرها دون تعليق، نحو مادة (فدى) يذكر حكاية عن ابن دريد أن "الفداء ممدود؛ هو مسطح التمر بلغة عبد القيس".⁽³⁷⁾

وكذا يفعل في بعض المواد/الألفاظ من اللغات اليمانية، رغم أنه منكر لكون هذه الألفاظ تتسجم مع مقاييسه، ومن ثم مع ألفاظ العربية الشمالية. فما هو ذا يروي عن ابن دريد في مادة(قشب):"القشبة: الخسيس من الناس؛ لغة يمانية."⁽³⁸⁾

وقد ينقض ابن فارس موقفه من اللغات اليمانية بالاستشهاد ببعض أقوال ابن دريد حول هذه الألفاظ فيؤيده ويقرّه عليها. ففي مادة(عَنَك) يروي عن ابن دريد قوله:"عَنَكُ الباب وأعنكته، أي أغلقته، لغة يمانية. ولهذه المادة أصلان كما استنبط ابن فارس، وقد لاحظ أن هذا المعنى ينسجم مع الأصل الثاني فيقول معقباً على قول ابن دريد:" وهذا يصح ما ذكرناه من قياس الأصل الثاني."⁽³⁹⁾

2. وينفي ابن فارس نسبة ألفاظ معينة إلى العربية، مستنداً في حكمه هذا على ما ذكره ابن دريد، نحو مادة(هرو) التي يقول فيها ابن فارس: وهو باب"لم يوضع على قياس وأصول، وكلمه متبانية"، ثم ينقل عن ابن دريد قوله:" الهَرُؤُ لا أصل له في العربية إلا أن أبا مالك جاء بحرف أنكره أهل اللغة، قال: هروت اللحم، أنضجته، وإتما هو هراته."⁽⁴⁰⁾

3. ويسم ابن دريد بعض الألفاظ بأنها مولدة، ولكن ابن فارس يرى بعضها ذات أصول صحيحة، ولا ينكر نعت ابن دريد لها، كما في مادة(كبس) الذي هو أصل صحيح. وفيه أن (الكابوس) هو ما يقع على الإنسان بالليل. ويراه ابن دريد مولداً في قوله:" أحسبه مولداً."⁽⁴¹⁾

4. وينقل ابن فارس ألفاظاً معرّبة عن الفارسية كما يقول ابن دريد؛ ففي مادة(نفق) يورد ابن فارس عن ابن دريد أن قولهم"تَيْقُ السراويل...وهو فارسي معرّب."⁽⁴²⁾

موقف ابن فارس من اتفاق أقوال الخليل وابن دريد واختلافها:

فقد تتفق أقوال الخليل وابن دريد، أو قد تختلف. ولابن فارس في هاتين الحالتين عدة مواقف، منها:

1. موافقة ما جاء عن العالمين، ويلاحظ في هذه الحالة أن يتفق الكلام المنسوب إلى الخليل وابن دريد مع الأصول والمقاييس التي استنبطها ابن فارس للمادة. ففي مادة (جس) وهو "تعرف الشيء بمس لطيف"، يروى ابن فارس عن الخليل "أن الحواس التي هي مشاعر الإنسان ربما سُميت جواس". ثم نقل عن ابن دريد قوله: "وقد يكون الجسّ بالعين". ويرى ابن فارس أن هذا يصحح ما قاله الخليل". ثم أورد شطر بيت ذكره ابن دريد في هذا المعنى:

فاعصوبوا ثم جسّوه بأعينهم⁽⁴³⁾

2. ومنها: السكوت عن التعليق إذا اختلف التفسيران وفي هذه الحالة يذكر ابن فارس تفسير كل منهما دون ترجيح واحد على الآخر. فقد ذكر أن في مادة (جنز) كلمة واحدة، ثم قدّم قول ابن دريد: "جنزت الشيء أجنزه جنزاً، إذا سترته، ومنه اشتقاق الجنازة". ولكن الخليل يرى أن اشتقاق لفظ الجنازة غير هذا؛ إذ يذكره ابن فارس كما يلي: "فأما الخليل فمذهبه غير هذا؛ قال: الجنازة الميت، والشيء الذي ثقل على القوم واغتموا به هو أيضاً جنازة".⁽⁴⁴⁾

3. ومنها رفض تفسيري الخليل وابن دريد إذا اتفقا في معنى، ولكن قد يزيد أحدهما معنى على الآخر. نحو مادة (تلم) فقد أورد ابن فارس في تقديم هذه المادة تشككه في صحة بعض معانيها. والغريب أنه قدم تفسير ابن دريد رغم اتفاه مع تفسير الخليل وهو أن: "التلام في قول ابن دريد" إنه التلاميذ، وأنشد:

كالحماليج بأيدي التلام

ثم أورد تفسير الخليل فقال: "وفي الكتاب المنسوب إلى الخليل: التلم مشق الكراب بلغة أهل اليمن، وذكر في التلام نحواً مما ذكره ابن دريد".

ويظهر أن ابن فارس تشكك في هذه المادة فرأى أنها "ليس بأصل، ولا فيه كلام صحيح ولا فصيح"؛ ولذلك فقد عقب على هذه المادة بما لا ينافي ما قدمه، فقال: وما في ذلك شيء يعول عليه". ولعل سبب رفض ابن فارس لهذه المادة يعود إلى أحد أمرين أو كليهما؛ فأما أحدهما فهو ما ذكره من "أن التلميذ ليس من

كلام العرب". وأما الثاني فقد يكون بسبب نسبة لفظ(التلم) الذي ذكره الخليل، إلى لغة اليمن. (45)

ويرى الباحث في هذه المادة أنه كان على ابن فارس أن يقدّم كلام الخليل على ما ذكره ابن دريد؛ لأن الخليل أقدم زمنًا من ابن دريد، ولأنه زاد معنى عليه.

4. ومنها- ترجيح قول ابن دريد على رأي الخليل إذا اختلفا، ومن أمثلة ذلك ما ذكره ابن فارس في مادة(أخر)وهي: " أصل واحد إليه ترجع فروعه وهو خلاف التقدم". ويعترف ابن فارس أن " هذا قياس أخذناه عن الخليل، فإنه قال: الآخر نقيض المتقدم. والآخر نقيض القُدّم". ولكن ابن فارس في إيراده لبعض فروع هذه المادة يقدم رأي أو تفسير ابن دريد على قول الخليل؛ فروى عن ابن دريد قوله: "الآخر تالٍ للأول"، ويعقب ابن فارس علقول ابن دريد قائلاً: "وهو قريب مما مضى ذكره، إلا أن قولنا: قال آخر الرجلين، وقال الآخر، هو لقول ابن دريد أشدّ ملاءمة وأحسن مطابقة". (46)

نقد ابن فارس لما جاء عن ابن دريد

أ- ذكر سابقاً أن ابن فارس لم يكتف باقتباس أقوال ابن دريد وآرائه، بل أخضع ما نقل عنه للقبول أو للنقد والتمحيص، ولم يتحرج ابن فارس من إبداء الشك في الكثير مما نقله عن ابن دريد. وربما يتجاوز ابن فارس مجرد الشك إلى نقد المادة أو نقد اللفظة إلى نقد منهج ابن دريد في ذكرها. ففي مادة(جمع)، وهي "أصلان: الكبّر، والحرص على الأكل؛ وهذا ما استنبطه ابن فارس من أقوال الخليل، غير أنه أورد قول ابن دريد وقدم له بقوله: "فإنه ذكر ما أرجو أن يكون صحيحاً، وأراه قد أملاه كما ذكره حفظاً، فقال: جمع يجمع جمعاً؛ إذا لم يشته الطعام؛ قال: وأحسبه من الأضداد؛ لأنهم ربما سمّوا الرجل النهمة جمعاً". ويعقب ابن فارس على قول ابن دريد قائلاً: "هذا قول أبي بكر، واللغات لا تجيء بأحسب

وأظن. فأما قوله: جَعَمْتُ البعير مثل كعمته، فلعله قياس في باب الإبدال استحسنة فجعله لغة، والله أعلم بصحته". (47)

ولنا على تعقيب ابن فارس ملحوظتان: إحداهما محاكاة ابن فارس لمناهج الفقهاء، وهو يقرّر قاعدة منهجية لغوية في قوله: "واللغات لا تجيء بأحسب وأظن"، إذ ليس في تقرير القواعد الفقهية مجال للحسبان والظن. والثانية ما ختم به ابن فارس معالجته للمادة بقوله: "والله أعلم بصحته"، وهذه عبارة تتكرر كثيراً في المعجم وخاصة في المواد/الألفاظ التي قد يتشكك فيها/ أو بصحتها ابن فارس. ولعل هذا أن يكون من تأثير علماء الشريعة الذين يختمون كل أمر يعالجونه بقولهم: "والله أعلم". (48)

ب- نقد اللغات اليمانية

على الرغم من أن ابن فارس جعل ابن دريد من مصادره الرئيسة في اللغات واللهجات إلا أنه كان يرفض الكثير مما يُنسب إلى اللغات اليمانية. والحق أن ابن دريد كان متهماً لدى علماء العربية بوضعه للألفاظ وافتعالها، ونسبة أكثرها إلى اللغات/اللغة اليمانية.

يذهب بعض الدراسين المحدثين إلى أن معجم الجمهرة لابن دريد كان مصدراً مهماً من مصادر اللهجات العربية خاصة اليمانية، والأردية منها، يقول حسين نصار عن ابن دريد: "ركز عنايته باللغة اليمانية خاصة فذكرها في قريب من 220 موضعاً. ولعل سبب ذلك أنها لغته الأصلية، وأنه كان متعصباً لأهله من اليمن. وكانت الكلمات اليمانية من أهم ما دار حول الجمهرة من شك زنقد؛ لعدم اتساقها مع المعروف من لغة الشمال". (49)

ولم يكن ابن فارس الوحيد الذي أنكر هذه المواد/الألفاظ ورفضها ثم وجه الاتهام إلى ابن دريد بافتعالها؛ بل لقد اتهمه معاصره نفظويه بالكذب ووضع

الألفاظ، وتبعه في ذلك الأزهري صاحب التهذيب.⁽⁵⁰⁾ ومن الأمثلة الكثيرة التي اتهم فيها ابن فارس ابن دريد بصنعها ما ذكره في مادة (ثبن) وهي عند ابن فارس "أصل واحد، وهو وعاء من الأوعية" وروى عن ابن دريد قوله "المثبنة: كيسٌ تتخذ فيه المرأة المرآة وأداتها". وقدم ابن فارس لقول ابن دريد بالتعليق التالي: "وقال ابن دريد قياساً ما أحسبه إلا مصنوعاً". ثم ختم المادة بقوله: "وزعم (أي ابن دريد) أنها لغة يمانية".⁽⁵¹⁾ وكأني بابن فارس قد قدم الحكم على رواية ابن دريد، فهو حكم مسبق.

ويلاحظ الباحث المتفحص للمقاييس أن ابن فارس قد بالغ أحياناً في توجيه أصابع الاتهام والنقد القاسي إلى ابن دريد فيما يتعلق بالمواد/الألفاظ اليمانية. ففي مادة (جفز) يقول ابن فارس: "لا يصلح أن يكون كلاماً إلا كالذي يأتي به ابن دريد من أن الجفز السرعة، وما أدري ما أقول".⁽⁵²⁾

وأما نص ابن دريد -كما ورد في الجمهرة- فهو: "الجفز السرعة في المشي لغة يمانية لا أدري ما صحتها".⁽⁵³⁾

ويرى الباحث أن ما اتهم به ابن دريد يحتاج إلى مراجعة وتحقيق؛ فإن ما ذكره ابن دريد يرد دعوى ابن فارس واتهامه، فإذا كان ابن فارس تشكك بصحة هذه المادة، فإن كلام ابن دريد لا يخرج عن هذا المعنى. ومن أوضح الأمثلة على عدم دقة ابن فارس في توجيه الاتهام إلى ابن دريد ما أورده ابن فارس في معالجته مادة (ثجج) فقد ذكر عن ابن دريد أن معنى قولهم: ثججه برجله إذا ضربه بها هي "كلمة زعم أنها لمهّرة بن حيدان". ويرى ابن فارس في تعقيبه على هذا التعبير ومعناه أن ابن دريد قد أبعد "شاهده ما استطاع". ولكن بمقابلة ذلك بما ورد في الجمهرة يجد الباحث أن ابن دريد قال "لغة مرغوب عنها لمهّرة بن حيدان..."⁽⁵⁴⁾

لقد حاول بعض الدراسين المحدثين أن يؤول موقف ابن فارس من اللغات اليمانية التي رواها عن ابن دريد فذهبوا إلى أن ابن فارس كان لا يعتد باللغة اليمانية أصلاً من الأصول التي يقاس عليها في كلام العرب، ويقصد ابن فارس بكلام العرب العربية الشمالية العدنانية، إذ يُخرج ابن فارس العربية الجنوبية من مقاييسه العربية الصحيحة. (55)

والحقيقة أن ابن فارس لم يكن يرفض كل ما ذكره ابن دريد ونسبه إلى اللغة اليمانية، بل هناك مواد/ أو ألفاظ ذات أصول يمانية ينقلها ابن فارس دون تعليق". (56)

ويمكن للباحث المتبصر في المواد/ الألفاظ التي جعل فيها ابن فارس شيخه ابن دريد مولداً لها ومفتعلاً، أنها بالفعل ألفاظ يمانية، وليس لابن دريد من ذنب سوى أنه ينقلها ويرويها ويذكرها في معجمه، وهذا مما يجعل ابن فارس كمن سبقه من اللغويين يتسرع في الحكم على ابن دريد بتوجيه تهمة الافتعال والتوليد لها. وكان ابن فارس-كما مرّ آنفاً- يتشكك في صحتها.

ويكثر اتهام ابن فارس في المقاييس لابن دريد، وتمثّل اتهامه بألفاظ متعددة تؤدي غرضاً واحداً؛ فقد اتهمه بالتوليد والتدليس وغيرها. ومن أمثلة ذلك أن وجّه ابن فارس تهمة توليد الألفاظ إلى ابن دريد كما في مادة (ج غ ب) (57)، إذ يقول عنها: "...فلا أصل لها في الكلام والذي قاله ابن دريد في الجعّب إنه ذو الشّعْب"، ويعقب ابن فارس على قول ابن دريد بقوله عن هذا المعنى: "فجنس من الإبدال يولده ابن دريد ويستعمله". (58)

ووجّه ابن فارس أيضاً عبارة: "أعاجيب ابن دريد" تعليقاً على مادة (خزف) التي قال ابن فارس عنها إنها "ليس بشيء". ويرى أن الخزف "هذا معروف،

ولسنا ندري أعربي هو أم لا؟" وأما ابن دريد فقد ذكر أن " الخزف الخطر باليد عند المشي". وهذا المعنى يراه ابن فارس " من أعاجيب ابن دريد". (59)

وقد انفرد ابن دريد بذكر مواد/ أو ألفاظ لم ترد عند غيره. وقد وقف منها ابن فارس موقف المتشكك فجعل بعضها " ليست أصولاً" كما في مادة (حبص) "ليس أصلاً، ويزعمون أن فيه كلمة واحدة، ذكر ابن دريد: " حبص الفرس؛ إذا عدا عدواً شديداً". (60)

وقد يجعل ابن فارس اللفظة شاذة، ففي مادة(حرب) وهي ثلاثة أصول شذ عنها "الحربة": ذكر ابن دريد أنها الغرارة السوداء". (61)

ومن نعوت ابن فارس لبعض ما يذكره ابن دريد " التذليس". وهي من التهم التي وجهها ابن فارس إلى المواد/ أو الألفاظ التي تخالف قياساً جاء به ابن فارس. ففي مادة(عزق) يرى ابن فارس أنها ليس فيها كلام أصل رغم ما روي عن الخليل من أنها مستعملة في الكلام في أكثر من معنى، غير أن ابن فارس علق عليها جميعاً بقوله: " وكل هذا في الضعف قريب بعضه من بعض" ثم أتبع ذلك بتوجيه إصبع الاتهام إلى ابن دريد إذ يقول: " وأعجب منه اللغة اليمانية التي يدلّسها أبو بكر محمد بن الحسن الدريدي رحمه الله، وقوله: إن العزيق مطمئن من الأرض، لغة يمانية، ولا نقول لأنمنا إلا جميلاً". (62)

ونعت ابن فارس بعض ما جاء به ابن دريد بالهفوات وبأن ما يأتي به ليس بشيء؛ كالذي ذكره تعليقاً على مادة(عدك): " ليس إلا كلمة من هفوات ابن دريد، قال: العدك: ضربُ الصوف بالمِطْرَقَة". (63)

ومرة أخرى بمراجعة الجمهرة نرى أن ابن فارس قد تجنّى على ما ذكره، ابن دريد، فقد ورد في الجمهرة النص التالي: " والعدك لغة يمانية زعموا وهو ضرب الصوف بالمِطْرَقَة". (64)

وهذا يدلنا على أن ابن فارس، رغم تقواه، إلا أنه كان يحرف ويصحف ولم يكن دقيقاً فيما ينقله عن ابن دريد، إذ لا وجه لتخطئة ما ذكره ابن دريد خاصة أن ابن فارس - رحمه الله - حذف نسبة الكلمة إلى اللغة اليمانية، كما حذف قول ابن دريد "زعموا".⁽⁶⁵⁾

ويظهر أن ابن فارس قد استخدم كلمة (زعم) لاثهام ابن دريد في عدد من المواد التي تشكك بصحتها، على أن ابن فارس قد استخدم (زعم) أيضاً في مواد يراها صحيحة، ففي مادة (فدغ) يقول: "زعم ابن دريد أن الفدغ: الشدخ، وذكر الحديث" إذا تَدَغ قريش رأسي". ويعقب ابن فارس على هذا الحديث بقوله: " وهذا صحيح ".⁽⁶⁶⁾

ونعت ابن فارس بعض المواد/ أو الألفاظ التي يذكرها ابن دريد بقوله: طريفة وجمعها طرائف، ففي مادة (فدش) يقول: "ليس فيه إلا طريفة ابن دريد: فدشت الشيء إذا شدخته".⁽⁶⁷⁾

تغليب ابن دريد

ويغلط ابن فارس تفسيراً أورده ابن دريد، فقد ذكر في مادة (فصح): "أصل يدل خلوص في شيء ونقاء من الشوب". وفي كتاب ابن دريد: "أفصح العربي إفصاحاً، وفصح العجمي فصاحةً إذا تكلم بالعربية، وأراه غلطاً، والقول هو الأول".⁽⁶⁸⁾

وينقض ابن فارس استنتاجاً لغوياً لابن دريد، ففي مادة (قفي) وهي: "أصل صحيح يدل على إتباع شيء لشيء"، ثم ينقل عن ابن دريد قوله: "يقال: فلان قفوتي: أي تهمتي. وقفوتي خيرتي. قال: فكأنه من الأضداد". ويعقب ابن فارس بنفي استنتاج ابن دريد إذ يقول: "وهذا الذي قاله فإن المعنى فيه إذا اتهمه: قفاه أي تبعه

يطلب سيئة عنده، وإذا كان خَيْرَتَه قفاه أيضاً؛ أي تبعه يرجو خيره. وليس ذلك عندنا من طريقة الأضداد في شيء".⁽⁶⁹⁾

واتهم ابنُ فارس ابنَ دريد برواية ألفاظ " ليس فيها شيء يصح"، ولم ترو إلا عن طريق ابن دريد؛ نحو مادة(قلط) التي يصفها بقوله: " ليس فيه شيء يصح"، ثم يذكر قول ابن دريد: " رجلٌ قلاطٌ: قصير".⁽⁷⁰⁾

واتهمه أيضاً بأنه قد انفرد برواية ألفاظ / أو أصول لم ترد عند شيوخه، نحو مادة (معت)،: " قال أبو بكر (أي ابن دريد): المعت: الدلك، ومعت الأديم: دلكته، وهو عند الخليل مهمل".⁽⁷¹⁾

وأنكر ابن فارس ألفاظاً غريبة ذكرها ابن دريد، نحو مادة (ولذ) " الولذ: سرعة في المشي والحركة، وولذ يلذ". وعزا ابن فارس هذه المادة إلى ما سماه (غرائب ابن دريد)".⁽⁷²⁾

والألفاظ الغريبة هي الألفاظ غير المألوفة، وهي كذلك الحوشية/ أو الوحشية. وربما لا تصل هذه الألفاظ إلى حدّ أن توصف بأنها خطأ، بل هي غريبة إما لتأليف حروفها، وإما لغرابة معناها/ معانيها. ويظهر أن ابن دريد قد تأثر بشيوخه في حفظ هذه الألفاظ، وربما نقل الكثير منها عن الأصمعي عن طريق ابن أخي الأصمعي عبد الرحمن. والمعلوم أن الأصمعي كان مشهوراً بحفظه للغرائب من الألفاظ والحكايات.

وأنكر ابن فارس أيضاً مادة لغوية عزاها إلى ما يسميه " حكاية" ويقصد بذلك (حكايات الأصوات). والمعلوم أن ابن فارس ينكر أن تكون حكايات الأصوات أصولاً لها مقاييس يعترف بها. فنراه يقول في مادة(نتغ) " ليس بشيء غير حكاية. يقولون: أنتغ الرجل إذا ضحك ضحك المستهزىء". ثم روى عن ابن دريد أن قولهم " رجلٌ مننغ فعّالٌ لذلك".⁽⁷³⁾

الخلاصة

لقد كان أحمد بن فارس ذا بصرٍ لغويّ نافذ في الدرس اللغوي العربي. ولم يكن يردّد ما كان ينقله أو يرويّه عن شيوخه من علماء العربية، فحسب، وإنّما كان يخضع الروايات جميعها للدرس والنقد. وكان يؤيد ويقرّ ما ينسجم ومقاييسه ونظراته اللغوية، وينكر ويرفض ما خرج عنها.

واتبع ابن فارس مناهج متعددة في التعامل مع المواد اللغوية/ أو المعاني التي تلقاها عن شيوخه. ويلخص أحد الدراسات المتحدثين منهج ابن فارس في النقد اللغوي في ثلاثة أمور: أولاً: إصدار الحكم بالضعف، وثانياً: المقارنة المجردة، وثالثاً: المقارنة مع الترجيح. (74) ويمكن إضافة أمر آخر وهو: تصويب ما كان يراه خطأً أو محرّفاً.

ويرى دارس آخر " نضج النقد في المقاييس " ويحتج على ذلك بأمثلة منها ما أورده ابن فارس في مادة (توخ)، إذ يقول: "تاخت الإصبع مثل تاخت"، ويضيف "ذكر في كتاب الخليل حرفاً أراه تصحيفاً، قال: تاخت الإصبع في الشيء الرخو، وإنّما هو بالتاء تاخت". (75)

وبمراجعة مادة (توخ) في المقاييس نرى أن ابن فارس يرى أن: " التاء والواو والخاء ليس أصلاً؛ وبين أن سبب ذلك "لأن قولهم تاخت الإصبع إنّما هي مبدلة من ساخت، وربما قالوا بالتاء: تاخت". (76)

ولقد اصطنع ابن فارس أيضاً مناهج علماء الشريعة من فقهاء ومحدثين ومفسرين إضافة إلى مناهج اللغويين والرواة المدققين. فكان يخضع مواد معجمه أصولاً ومقاييس لهذه المناهج جميعاً.

واصطنع ابن فارس كذلك العدل والموضوعية في نقده لمصادره، فكان رغم إعجابه الكبير بشيوخه جميعاً- ومنهم الخليل وابن دريد- فإنه لم يتحرج من ردّ بعض ما أصلوه أو فسّروه، ولعلّ أهم شرط لنقده هو مخالفة ما رُوي عنهما للأصول والمقاييس التي استنبطها في معجمه المقاييس.

ومن عناصر نقده لما نُقل إليه عن الخليل وابن دريد أن أخضع الروايات والتفسيرات لمبدأ الشك الذي يصل به إلى اليقين؛ فكان يرجح، أو يصوّب، أو ينكر، أو يستدرك ما فات هذه المصادر من أصول وفروع.

ويبدو واضحاً-مما ورد في البحث- أم ابن فارس كان يجلّ الخليل ويقدمه في التّأصيل على سائر اللغويين ومنهم ابن دريد، ولكن ابن فارس أكثر من تخطئة ابن دريد خاصةً في رواياته لألفاظ اللغة اليمانية.

ويؤخذ على ابن فارس أحياناً تصرفه وتحريفه للنصوص التي يرويها عن ابن دريد خاصةً، كما يؤخذ عليه تسرّعه في إصدار الحكم على ما نقل عن ابن دريد.

الحواشي والمصادر والمراجع

- 1- أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، 5-3/1.
- 2- جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة، 352/1.
- 3- المقاييس، 3/1.
- 4- السيوطي، المزهر في علوم اللغة، 77/1 وما بعدها. وانظر: أحمد عبد الغفور عطار، مقدمة الصحاح، ص 61، وما بعدها.
- 5- ترتيب الأبنية في مدرسة العين: 1- الثنائي/ المضاعف والمطابق، 2- الثلاثي الصحيح، 3- الثلاثي المعتل، 4- اللفيف، 5- الرباعي، 6- الخماسي. ويلاحظ أن الثلاثي ثلاثة أنواع في حين أنه نوع واحد عند ابن فارس. ويلاحظ أيضاً أن العين جعل الرباعي باباً مستقلاً، والخماسي

- باباً مستقلاً، بينما جعل ابن فارس كلاً م الرباعي والخماسي واحداً اسماها: ما زاد على الثلاثي، وهو الذي طبق عليه نظريته في النحت.
- 6- المعجم العربي، 445/2.
- 7- رضوان، العلامة ابن فارس ص 125.
- 8- نصّار، المعجم العربي، 2 / 436-439، وانظر: رضوان، ابن فارس، ص 125.
- 9- المقاييس، 1 / 439-440.
- 10- المصدر نفسه، 1/70.
- 11- المصدر نفسه، 4 / 3-4.
- 12- المصدر نفسه، 4 / 208، وانظر المواد: خدع، 2 / 161، سطن، 1/71.
- 13- المصدر نفسه، 2 / 221-222. والواقع أن ابن فارس كثيراً ما يتشكك في صحة مواد/ ألفاظ مروية عن الخليل، ثم يقرأها ويذكرها لذكر الخليل إياها. وانظر: مادة أيس وهي وعند ابن فارس " ليست أصلاً يقاس عليه، ولم يأت فيه إلا كلمتان ما أحسبهما من كلام العرب". ويعترف أنه يذكرهما "لذكر الخليل إياهما". المقاييس 1/164.
- 14- المصدر نفسه، 1 / 276.
- 15- المصدر نفسه، 1 / 246.
- 16- المصدر نفسه، 1/318.
- 17- المصدر نفسه، 1 / 318.
- 18- انظر على سبيل المثال لا الحصر المواد التالية: جذر 1/437، صعد 3/287، طفو 3/414، ضبّ، 3/464، كنوا 5/139.
- 19- المقاييس، 4 / 9-12.
- 20- المصدر نفسه، 1 / 346.
- 21- المصدر نفسه، 3 / 246. قارن، مقدمة محقق مجمل اللغة لابن فارس (زهير عبد المحسن سلطان)، 1/36.

- 22- انظر المواد: عهب 166/4، وعهم 174/4.
- 23- المصدر نفسه، انظر المواد: بزر 246/1، ترك 364/1، توخ 357/1.
- 24- المصدر نفسه، 257 /2، وانظر مادة ردخ 508/2.
- 25- المصدر نفسه، 420 -422 /4.
- 26- المصدر نفسه، 247/4، وانظر: مادة عرس، 261 -263 /4، ومادة كدى 167/5.
- 27- المصدر نفسه، 148/3، وانظر على سبيل المثال لا الحصر المواد: زمخ وأصلها شمخ 3 /23، وعظ ولعلها في الأصل عض، 52/4.
- 28- المصدر نفسه، 345/1، ومما يراه ابن فارس غلطاً على الخليل ووقع فيه إبدال مادة عسم (315/4)؛ فقد روي عن الخليل أن " العُسوم: كِسْر الخبز"، ويرجع ابن فارس أن " هذا في باب الشين أصح"، وانظر مادة: عشم، 4/321.
- 29- المصدر نفسه، 4 /346 -347. وانظر مادة علق، قال الخليل: " يسمى الشراب عليقاً". لكن ابن فارس يتشكك في صحة هذا القولن فيعب عليه بقوله: "ومثل هذا مما لعل الخلي لا يذكره"؛ 4 /128. وانظر مادة عزق، 4/307 -306.
- 30- المصدر نفسه، 4 /240 -241. وانظر مادة: دمع: فقد ورد في كتاب الخليل أنه " يقال شجة دامعة: تسيل دماً" ولكن ابن فارس يذهب إلى أنّ "الأصح من هذا أن التي تسيل دماً هي الدامية، فأما الدامعة فأمرها دون ذلك لأنها التي كأنها يخرج منها ماءً أحمر رقيق"، 2 /301. وانظر مادة: عزّ، 4 /38.
- 31- المصدر نفسه 5 /280، وانظر قول الخليل في مادة: وزن (107/6) إن "الوزين: الحنظل المعجون كان يُتخذ طعاماً". وقد صرح ابن فارس أنها "من الشاذ الذي نقل عن الخلي".
- 32- المصدر نفسه، 4 /108.
- 33- المصدر نفسه، 4 /198، وانظر مادة: عدب، 4/252.

- 34- المصدر نفسه، 370/1، وانظر المواد ثعم 377 /1، وثغم 379 /1 -380.
- 35- المصدر نفسه، 508 /2، وانظر المواد: شتّ (63/3) فأصل ا لباب "القطع ثم اشتق منه الشتم". ويرى ابن فارس أن "الذي قاله ابن دريد صحيح، وأكثر الباب موضوع عليه". ومادة: ظهر، 472/3 -473، وعجس، 253 /4.
- 36- المصدر نفسه، 445 /1 -446.
- 37- المقاييس، 484 /4.
- 38- المصدر نفسه، 90/5، وانظر المواد، رصف، 1/2، ركع، 435/2.
- 39- المصدر نفسه، 165 /4، وانظر مادة: عجس، 235 /4. وانظر: مقدمة مجمل اللغة، 37/1.
- 40- المصدر نفسه، 48/6.
- 41- الجمهرة، 287/1، المقاييس، 154 /5، وانظر المزهر، باب المولّد، 305/ 1.
- 42- المقاييس، 455 /5، وانظر الجمهرة، 155/3.
- 43- المصدر نفسه، 414 /1.
- 44- المصدر نفسه، 485/1.
- 45- المصدر نفسه، 353/1.
- 46- المصدر نفسه، 70/1.
- 47- الجمهرة، 103/2، المقاييس، 461 /1 -462.
- 48- انظر المقاييس، مادة لتخ، 233 /5.
- 49- المعجم العربي، 429 /2، وانظر: شرف الدين الراجحي، محمد بن دريد وكتابه الجمهرة، ص 299 وما بعدها.
- 50- أبو منصور الأزهري، تهذيب اللغة، 31/1.
- 51- المقاييس، 401 /1.
- 52- المصدر نفسه، 464/1.

- 53- الجمهرة، 2/ 90.
- 54- المصدر نفسه، 2/32، المقاييس، 1/ 372.
- 55- نصار، المعجم العربي، 2/ 429، وانظر: رضوان، العلامة ابن فارس، ص 159-160.
- 56- انظر على سبيل المثال لا الحصر مادة (نتك)، المقاييس، 5/ 388.
- 57- انظر مادة ثين، 1/ 401.
- 58- المصدر نفسه، 1/ 464، وانظر مادة جليخ، 1/ 470.
- 59- المصدر نفسهن 2/ 177.
- 60- المصدر نفسه، 2/ 129، وانظر المواد: مس، ومدس، ومدق، ومدل.
- 61- المصدر نفسه، 2/ 49.
- 62- الجمهرة، 3/ 6، المقاييس، 4/ 306-307.
- 63- المقاييس، 4/ 246.
- 64- الجمهرة، 2/ 280.
- 65- المقاييس، انظر المواد: نتك 5/ 388، قشب، 5/ 90، كحم، 5/ 164، كدع، 5/ 165.
- 66- المصدر نفسه، 4/ 482.
- 67- المصدر نفسه، وانظر المواد، فدك، فدخ، فشح، قزب، قزع، هوب، هدق.
- 68- المصدر نفسه، 4/ 507، وانظر مادة: مجل، 5/ 299، وقارن الجمهرة، 111/2.
- 69- المقاييس، 5/ 122-113.
- 70- المصدر نفسه، 5/ 21.
- 71- المصدر نفسه، 5/ 335.
- 72- الجمهرة، 2/ 318، المقاييس، 6/ 143.
- 73- المقاييس، 5/ 387.
- 74- محمد رضوان، العلامة اللغوي ابن فارس، ص 165.

75- المقاييس، 1/ 357.

76- المصدر نفسه، 1/ 396.

أهم المصادر والمراجع

- 1- ابن دريد، محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت 321 هـ)، جمهرة اللغة (3م)، 1344هـ، مطبعة مجلس دائرة المعارف، حيد آباد الدكن.
- 2- أحمد بن فارس (ت 395 هـ)، مقاييس اللغة (6م) تحقيق عبد السلام هارون، 1979، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

- 3- أحمد بن فارس، المجمل في اللغة، (2م)، (1404هـ/ 1984). تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- 4- أحمد عبد الغفور عطار، مقدمة الصحاح، (1404هـ- 1984م)، ط3، دار العلم للملايين، بيروت.
- 5- الأزهرى، أبو منصور محمد بن أحمد، (ت 370هـ)، تهذيب اللغة، (16م) تحقيق عبد السلام هارون وآخرين (1964- 1976)، الدار المصرية، دار الكاتب العربي.
- 6- حسين نصار، المعجم العربي، نشأته وتطوره (2م)، 1968م، مكتبة مصر، القاهرة.
- 7- الخليل بن أحمد الفراهيدي (ن 175 هـ)، العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، (8م)، 1980- 1986م، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد.
- 8- السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين (ت 911هـ)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، (2م)، ط2، 1979، دار الفكر، بيروت.
- 9- السيوطي عبد الرحمن جلال الدين، المزهر في علم اللغة (2م)، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين، د.ت. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- 10- شرف الدين الراجحي، محمد بن دريد وكتابه الجمهرة، 1985م، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- 11- محمد مصطفى رضوان، العلامة اللغوي ابن فارس اللغوي، 1971م، دار المعارف، مصر.